العون الامريكي لاسرائيل ، فان اسرائيل تكون قد برهنت على صحة ما قالته عن « صورية » سياسة اعادة النظر وعدم جديتها ، ولا تكون بالتالي قد خسرت شيئا .

الاحتمال الاول ، اي تعرض اسرائيل العنيدة ، لكن المستضعفة ، لهجوم عربي ، ليس من صالح الولايات المتحدة حتى ولو لم يحقق العرب في هجومهم اكثر من نصر عسكري جزئي . ان اسرائيل تعرف هذه الحقيقة جيدا ، وكانت تقولها ضمنا وبالتلميح . ومن الجلي ان الصهيونيين والناطقين بلسانهم يفرطون في المبالغة حين يشيرون الى ان مجرد **التفكير** بتقليص الدعم الامريكي لاسرائيل يزيد من خطر الحرب ويبقى مع ذلك ان النقطة الاساسية صحيحة .

ادريس الخالدي

[٢]

اوضاع العمال الفلسطينيين في برلين الغربية

يتناول هذا التقرير ظاهرة هجرة العمال والشباب الفلسطينيين الى المانية الغربية ، فيتعرض لمسائل السكن والاقامة وما يسمى « باللجوء السياسي » وطبيعة الاعمال التي يتداولها الفلسطينيون هناك ، كما يتناول الوضع الاجتماعي والنفسي للعمال والشباب الفلسطينيين هناك .

اكتسب طابع عمل الفلسطينيين في برلين مميزات خاصة تتعلق ببعض المسائل السياسية كالتشجيع على الهجرة بهدف اجهاض او اضعاف الثورة الفلسطينية . ولكن هذا العمل لا ينفصل عن طبيعة « العمل الاسود » الذي ساد في العواصم الاوروبية ، او عن العمل الاسود المبطن بالشرعية بعد تدخل الدولة لضبطه ومراقبته . فقبل حوالي ٤ سنوات كانت مدينة برلين ، كغيرها من العواصم الاوروبية ، مرشحة بمكاتب « العمل الاسود » التي تقوم بتأمين الايدي العاملة الرخيصة ، واستغلالها بأبشع الصور ، حيث قلصت اجرة العامل الى ادنى حد ممكن حتى بلغت في معظم الحالات نسبة ٤٠ ـ ٥٠ ٪ من الحد الادنى الرسمي للاجور (٢٥ ماركا بدلا من ٦٥ ماركا)، خالية من كافة الضمانات العائلية او التعويض وعلى أساس تعاقد يومي وفي أصعب مجالات العمل واقذرها .

اشتغل الفلسطينيون من خلال «السوق السوداء» لانهم لم يحصلوا على اقامات شرعية نتيجة قطع العلاقات الدبلوماسية بين المانيا الاتحادية والدول العربية بعد حرب ١٩٦٧ . وقبل ذلك حصلوا على اقامات سياحية لم تخولهم الحق في العمل .

واجهت مكاتب « العمل الاسود » معارضة من قبل العمال المواطنين المحليين لتأثيرها على سوق الايدي العاملة المحلية ، ومعارضة شكلية من قبل الادارات الحكومية . ولكنها اغلقت قبل ٤ سنوات نتيجة الازمة الاقتصادية التي حلت بالنظام الرأسمالي العالمي والتي دفعت السلطات الى اتخاذ بعض الاجراءات الوقائية لمواجهة نتائج الازمة من بطالة وارتفاع كلفة المعيشة وانخفاض الاجور ، ولضبط عدد ونسبة العمال الاجانب في البلاد ، ولكن اغلاق تلك المكاتب لم يغير عملية استغلال العمال الاجانب بصورة جذرية من حيث ارتفاع الاجرة ارتفاعا ضئيلا وبقاء التعاقد على اساس يومي ومدد الاقامات الشرعية التي بقيت محدودة جدا .

وكان لهذه الاجراءات انعكاس سلبي على وضع الفلسطينيين ، فقبل ذلك كانوا يعملون من خلال تلك المكاتب بينما يحتاجون الان لاقامة شرعية. وبدأ التشجيع على « اللجوء السياسي » في تلك الفترة حيث تجاوب له بعض العمال الفلسطينيين بناء على الوعود الكاذبة والامل بتحسين اوضاعهم وبعد فترة قصيرة اندفع جميع العمال والشباب الفلسطينيين في هذا التيار وقدموا طلبات اللجوء